



أقسم بالله لو لا أن الأمر جلل وأن مصير سوريا ودماء شهادتها وتضحيات ثوارها باتت في مهب الريح ما باليت بما يقول الرجل ولا كلفت نفسي عناء الرد عليه، وإنني أعلم حجم "الترسانة التشبيحية" التي لا ينجو من أذاها من يمس العتبات الكريمة، لكنني أتصور موقفى بين يدي الله وسؤالى عن علمٍ علمته فكتمته، فإذا ملكت هذه الصورة على نفسي لم أملك إلا أن أكتب وأنشر ما أدين به الله.

\* \* \*

انتشر في غرف التلغرام سجال صوتي طويلاً بشأن الاندماج المزعوم ( وإنما أسميه مزعوماً لأنه في حقيقته ابتلاء للفصائل وليس اندماجاً بينها، على ما فحصناه أنا وغيري في مقالات كثيرة سابقة). السجال دار بين المحسني مؤيداً للاندماج الابتلاعي، والقائد حسام أبي بكر معارضًا له ومؤيداً لاندماج حقيقي يحقق مصلحة الثورة. وقد أوضح أن حركة أحرار الشام التزمت باتفاق سابق مع الفصائل، ونقضت الاتفاق لا يجوز، بل هو خيانة لا يُقدم عليها صاحب دين ولا يقوم بها رجل يحترم نفسه ورجولته.

قلت: إذا كانت الخطبة على الخطبة لا تجوز، وإنما يلحق أذاها المرأة وأسرة المرأة، وهم آحاد أفرادٍ فحسب، فما بالكم باتفاق فوق اتفاق يتأثر به عشرات الآلاف من المجاهدين ويلحق أذاه ملايين السوريين؟

ثم أوضح أن الحركة اختارت عدم المُضي في المشروع المقترن مع جبهة النصرة لأنه يستثنى عدداً من الفصائل ويستقطب الساحة، وأن الحركة أوشكت أن تتتصدع وتفقد نصفها بسببه، بمعنى أن ينشق عنها نحو اثنى عشر ألف مقاتل، لأنهم يرون أن الاندماج مع الجبهة التي آوت قتلة قادتهم دبوس الغاب وحمت الجنة وأبْتَت تقديمهم لمحاكمة شرعية، وما تزال تُؤوبهم

وتحميهم إلى اليوم، يرون أن اندماجاً من هذا النوع جريمة تخالف العقل والشرع والخلق الكريم.

\*\*\*

لا يمكن لمن يسمع هذا التعليل إلا أن يقتنع به، بل إنه سيقول: اندماج هذا ثمنه وهذه نتائجه حرامٌ حرامٌ حرامٌ، أما المحسني فإنه لا يمكن أن يقول ذلك، لأنه لا يستطيع أن يحرر نفسه من التعصب لفصيله المفضل ولا من الولاء لقائه المختار! فلم يجد إلا أن يردّ ردّاً مظللاً حاول أن يقنع فيه مستمعيه بأن الاندماج مع النصرة مصلحةً معتبرةً متحققةً وأن عدمه مصلحة مرسلة مقدرة، ثم قفز إلى النتيجة الحتمية: إننا نَذِنُ المصالح عند التعارض فنختار المتحقق منها وندع المقدر، فصار الاندماج بجبهة النصرة واجباً شرعاً بهذا الاعتبار.

إن ما ذكره المحسني هو ما يسميه المَنَاطِقَةَ "مصادرة على المطلوب"، بمعنى أن المُحاور يقدم مقدمة تحوي ضمنياً إثباتاً ما يسعى إلى إثباته، وهذا نوع من أنواع التضليل العقلي. فهو هنا يفترض أن الاندماج بالنصرة مصلحة متحققة، ويتجاوز هذه الفرضية وكأنها حقيقة مقطوع بها ليسأل: أليس ترك المصلحة المتحققة والعدول عنها إلى المصلحة المقدرة مخالفةٌ شرعية وجنايةٌ على الثورة؟

ونحن نعود إلى الوراء خطوة قبل هذا السؤال: أثبتت أولاً أن هذا الاندماج مصلحة متحققة، ثم أثبتت أن انشقاق اثنى عشر ألف مقاتل عن الأحرار مصلحة مقدرة. وهل اندماج الفصائل دون النصرة مصلحة مقدرة أم مصلحة متحققة؟ ولماذا تكون التضحية باندماج مع جبهة النصرة خسارةً للثورة ولا تكون التضحية باندماج مع جيش الإسلام خسارةً مماثلة؟ إن جبهة النصرة وجيش الإسلام متقاربان عدداً، إلا أن النصرة تنتشر في الشمال الذي يمكن أن يعيش النظام مئة عام مستغنىً عنه، والجيش في العاصمة التي إن سقطت سقط النظام. فأيهما أهم للثورة؟

وأخيراً نسأل: أي اندماج هذا والجولياني يريد أن يتصادر أسلحة الفصائل كلها و يجعلها في يده؟ وأي اندماج وهو يريد أن يسيطر على العمل السياسي؟ إذا سيطر على السلاح وتحكم في السياسيين فماذا بقي من الثورة خارج سيطرته وسلطانه؟

\*\*\*

لن أذكر المحسني بتاريخه مع داعش التي روج لها وجمع لها المال والرجال ولا بسكته عن بغي النصرة وجند الأقصى، فهو أعرف مني بتاريخ نفسه، أما حسام فأعرفه وأشهد أنه من خيرة المجاهدين خلقاً ونبلاً وصدقاً واستقامة، وهو -فوق ذلك- ممتدٌ بالغيرة على الشام وأهل الشام وثورة الشام، فلا محل للمزايدة عليه بحال.

لقد انتظرنا وانتظرنا طويلاً موقفاً حازماً للمحسني من بغي النصرة وجند الأقصى، ثم من إيواء الأولى للثانية ودفعها عن القتلة وال مجرمين. يا ليته يذم البغاة والمعتدين بربع ما ذم به الفصائل المعارضة لمشروع الابتلاء، أو يُظهر من الحماسة لإحقاق الحق ربع ما أظهره لتسويف الجولياني وتسليميه مقدرات الثورة ومفاتيح الشام.

قتلها للمحسني من قبل وأكررها اليوم: قل إنك تريد بيع الثورة لجبهة النصرة وأرحنا من عناء التحليل والتقدير. ونحن نقول: لا، لن نبيعها للنصرة ولا للقاعدة، لن نبيع ثورتنا للسوداد

المصادر: